

# هايف: وزير الداخلية تعهد بمساعدة الجهاز المركزي لصرف البطاقات لأصحاب الجوازات المزورة قبل الموسم الدراسي

## الدمخي: «حقوق الإنسان» ستطلب مقابلة صاحب السمو لنقل قضية تجنيس زوجات الشهداء



الشيخ خالد الجراح ومصالح الفضالة ويوسف السنين وفريق جهاز «البدون» خلال اجتماع اللجنة



خالد الشطي و.د.عبدالكريم الكندري و.د.عادل الدمخي ومحمد هايف أثناء اجتماع لجنة حقوق الانسان

### الشمطي: بعض النواب والتيارات تتاجر بقضية «البدون»

أكد الشمطي على أن «المسرحية المتكررة» التي يمارسها بعض النواب حول البدون هي مسرحية «سخرية»، معرباً عن خشيته من استمرار هذا الأمر بعد أن تركت الحكومة البدون لقمة سائغة للاستقطاب الحزبي والطائفي لتلك التيارات. وقال الشمطي: كنت أتمنى ألا يتخذ البعض قضية البدون سلعة يتاجرون بها، فحقوق الإنسان أعظم من هذا العبث، مبيناً أن أوراق بعض النواب حول قضية البدون انكشفت وبدا أنها سلعة يتاجرون بها ويقفون عليها. وأشار الشمطي إلى تصريح سابق للدكتور عبيد الوسمي في المجلس الممثل الأول عندما قال أن هناك اتجاراً من بعض النواب بقضية البدون وإنهم يقولون للحكومة في الغرف المغلقة «لا تريد تجنيس البدون».

الكريمة من ناحية الصحة والتعليم والتوظيف. وتوجه هايف بالشكر لنائب رئيس الوزراء خالد الجراح ورئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية صالح الفضالة على تعاونهما مع اللجنة لحل هذه الإشكالية. وبين أن وزير الداخلية تعهد بمساعدة الجهاز المركزي بوضع مقر ومكتب بشكل سريع لاستيعاب هذه الإعداد وصرف البطاقات لهم قبل الموسم الدراسي، في حين تعهد رئيس الجهاز بمحتمهم أوراقا لدخول المدارس.

الجليلة لتنتهي مشكلتهن في أقرب وقت. من جهته، قال عضو اللجنة النائب محمد هايف: إن ما تم التوصل إليه هو اتفاق مؤقت لصرف بطاقات حملة الجوازات والنوافق المزورة من البدون لا تكتب فيها أي جنسية، وأضاف أن هذا الاتفاق يقضي أيضاً بالآلية التي يتم توقيع أصحاب هذه الجنسيات على جنسية معينة في مقابل توقيعهم على تعهد بتعديل أوضاعهم. وذكر أن عدد البدون الذين يحملون الجوازات المزورة يصل إلى 5 آلاف شخص تقريبا، مؤكداً أن البطاقات المؤقتة تكفل لهم الحياة

### إنشاء لجنة لاستقبال «البدون» أصحاب الجوازات المزورة وعددهم 5 آلاف ووضع آلية لاستخراج بطاقات لهم لا تذكر بها أي جنسية

سلطان العبدان - بدر السهيل قررت لجنة حقوق الإنسان في اجتماعها امس تقديم طلب مقابلة أعضاء اللجنة لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد لنقل قضية تجنيس زوجات الشهداء واقتراح تجنيسهم تحت بند الأعمال الجيلة. كما خصص الاجتماع إلى الإعلان عن إنشاء لجنة لاستقبال البدون أصحاب الجوازات المزورة ووضع آلية لاستخراج بطاقات لهم لا تذكر بها أي جنسية. وقال رئيس اللجنة النائب د.عادل الدمخي في تصريح بالمركز الإعلامي

## لستعد لمواجهة مع المجلس إن لم نعين الكويتيين الخضير: سنراقب إجراءات الحكومة حيال الوافدين انتصاراً لسيادة الدولة

ما يمكننا من الانتصار لسيادة الكويت وحقوق شعبها».

أكد النائب د.حمود الخضير أنه لن يجيد عن المطالبة بتعيين الكويتيين في وزارات ومؤسسات الدولة المختلفة باعتباره أحد أبسط الحقوق الدستورية التي لا جدال فيها. وأضاف في تصريح صحفي أن استمرار اللامبالاة الحكومية بمشكلة البطالة بين الكويتيين زاد من صعوبة الحل، خصوصاً مع تعيينات الوافدين المبالغ بها في القطاعين العام والخاص، وتهاون الحكومة في تطبيق سياسة الإحلال للعمالة الوطنية. وقال: يجب أن تضع الحكومة حداً للتعيينات الموهلة للوافدين والتي هي على حساب أبناء الوطن، مؤكداً أن هذا الملف سيكون



د.حمود الخضير

## للتساعد المتقاعد على تحمل أعباء المعيشة عسكر: معاش 3 أشهر منحة لا ترد للمؤمن عليه عند إحالته إلى التقاعد

الأسعار في ارتفاع مستمر وحجم الأسرة في اتساع واحتياجات الحياة وتطورها توجب مساعدة المواطنين



عسكر العنزي

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحاً بقانون لمنح المؤمن عليه عند إحالته إلى التقاعد منحة لا ترد لتساعد المتقاعد على تحمل أعباء المعيشة والتأقلم مع الحياة الجديدة. وجاء في اقتراح عسكر ما يلي: تقدم بالاقترح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم 21 مكرراً إلى القانون رقم 61 لسنة 1976 بإصدار قانون التامينات الاجتماعية:

### مادة أولى

يضاف إلى الأمر الأميري بالقانون رقم 61 لسنة 1976 المشار إليه مادة جديدة برقم 21 مكرراً نصها الآتي: «يستحق المؤمن عليه عند إحالته إلى التقاعد منحة لا ترد تعادل معاش 3 أشهر».

### مادة ثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

## بعضهم ضحايا لأصحاب عقود وهمية أو تجار إقامات الحريش: الأولوية للكويتي لكن لا تحملوا الوافدين فوق طاقتهم

لم يجد دعماً سياسياً من حكومته. لكن من المهم أن نتنبه جميعاً ونحن نؤكد على هذا الحق أنه لا يتحول هذا الأمر إلى خطاب انتقاص أو هجوم على وجود الوافدين في الكويت أو التقليل من قيمته ما يقدمه الكثير منهم للكويت وأهلها أو تحمله فوق طاقتهم، فنحن لا نعيش وحدنا في هذا البلد، ففي الكويت 3 ملايين وافد يعيشون معنا في ظروف معيشية مماثلة يسمعون ويتأثرون بما نقول سلباً أو إيجاباً. وبعضهم ضحايا لأصحاب عقود وهمية أو تجار إقامات وهو يطحن مواصلاً

اعداد قليلة من الكويتيين ويرد الكثير منهم لأسباب غير علمية كما أنه لا يجوز في أي حال من الأحوال أن يتم تعيين الوافدين بغرض التنفيع كما يحدث للأسف في بعض المناصب الاستشارية في بعض الجهات الحكومية وفي رواتب لا يحصل عليها المواطن في ذات التخصص ومتوافرة بسوق العمل الكويتي، فالموطن أولى في بلده من غيره. كما أنه ان صح خبر من يهدد الكويت بإجراءات دولية، فمن واجب الحكومة اتخاذ موقف سياسي وقانوني، فهو لم يكن ليجرؤ على ذلك لو



د.جمعان الحريش

أصدر النائب د.جمعان الحريش بياناً بشأن عقود الوافدين جاء فيه: من المؤكد أن الأولوية يجب أن تكون للكويتيين في الأجهزة الحكومية، هذا هو الواجب والمسؤولية التي تتحملها الحكومة، ووجود وافدين في أي وظيفة ممكن أن يشغلها كويتي هو خطأ تتحمله الحكومة ويجب ان تبادر لإصلاحه، وأوضح أن الدليل على ذلك هو اعلانات وظائف لطب أعضاء هيئة تدريس الجامعة الكويت و التطبيق في أو طلبات متزايدة للتعاقد مع أعضاء السلطة القضائية في دول عربية بينما يتم قبول

## عبدالكريم الكندري: من الخطورة الأمنية تجاوز جالية أو تعادلها من حيث العدد مع المواطنين

وتجوز جالية ما أو تعادل المواطنين من حيث العدد على الناحية الأمنية، مشدداً على ضرورة ضمان التنوع الذي يشعل المنافسة ويؤثر بشكل جيد على جودة الإنتاج والعمل في الكويت. وبين أن الحل في هذا الجانب لن يكون عبر محاسبة الوزراء لأنهم يستخدمون صلاحياتهم في التعيينات، مبيناً أن المعالجة يجب أن تتم من خلال التشريعات مثل حظر تعيين الوافدين في الوظائف التي يمكن أن يشغلها المواطنون

ويعين أن المقترح يلزم وزارة الداخلية بمراجعة نسب الجاليات سنوياً وفقاً لمعايير محددة مثل الكفاءة الإنتاجية ومعدل الجريمة وبالتالي يحق لها رفع أو خفض نسبة الجاليات وفقاً لهذه المعايير. وأضاف أن الإحصائيات تشير إلى أن عدد الوافدين في الكويت يعادل أربعة أضعاف عدد المواطنين، وأن عدد بعض الجاليات بدأ تلامس عدد الكويتيين، ما يمثل خطراً كبيراً في التركيبة السكانية. وأشار إلى خطورة أن



د.عبدالكريم الكندري

أعلن النائب د.عبدالكريم الكندري عن تقديمه امس الخميس اقتراحاً بقانون لضبط التركيبة السكانية، ينص على ألا يتجاوز عدد أي جالية بالكويت نسبة 10% من عدد المواطنين. وقال الكندري في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة، إن هذا الاقتراح بقانون حتى وإن رأى البعض أنه قاس إلا أنه سيجبر الحكومة على استبدال الوافدين بالمواطنين.

## تحديد نسبة الأجانب لأي دولة بـ 10% من تعداد المواطنين ومراجعة نسب الجاليات سنوياً وفقاً لمعدل الجريمة والسلوك الاجتماعي

لي: اعد هذا الاقتراح بقانون بهدف ضبط التركيبة السكانية في الدولة بعد أن بلغ عدد الوافدين أكثر من أربعة أضعاف المواطنين ووصلت نسب بعض الجاليات إلى معدلات عالية جداً قد تقارب في السنوات القليلة القادمة نسبة المواطنين، لذلك جاء هذا الاقتراح من أجل ضبط نسبة الجاليات وربط اعدادها في الدولة بالسلوك العام لها ومدى إنتاجيتها في العمل وكذلك مدى الحاجة إليها، فقد نصت المادة الأولى من هذا الاقتراح بقانون على أن يقوم مجلس الوزراء بوضع نسب إقامة الأجانب بالكويت وفقاً لمعدل الجريمة والسلوك الاجتماعي. لا يجوز في أي حال من الأحوال أن تتجاوز نسبة الأجانب لأي دولة 10% من المواطنين، وإذا كانت هذه النسبة تزيد قبل تطبيق القانون فعلى وزارة

بما يتطابق مع هذا القانون. **مادة ثانية** تراجع وزارة الداخلية نسب الجاليات المقيمة بالكويت سنوياً بخفضها أو رفعها بما لا يزيد على النسبة المقررة في المادة الأولى من هذا القانون وفقاً للبيانات التي تتوافر عن: 1- الكفاءة الانتاجية. 2- معدل الجريمة. 3- العمالة السائبة. 4- السلوك الاجتماعي. **مادة ثالثة** على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية. وجاءت المذكرة الايضاحية للقانون بما

قدم النائب د.عبدالكريم الكندري اقتراحاً بقانون بشأن تعديل الرسوم الاميري رقم 17 لسنة 1959 بقانون اقامة الاجانب وتعديلاته وجاء في القانون ما يلي: **مادة أولى** تضاف مادة جديدة إلى الرسم الاميري رقم 17 لسنة 1959 بقانون الاجانب وتعديلاته برقم مادة 1 مكرر ونصها: يقوم مجلس الوزراء بوضع نسب اقامة الاجانب بالكويت وفقاً لمعدل الجريمة لا يجوز في أي حال من الأحوال أن تتجاوز نسبة الأجانب لأي دولة 10% من تعداد المواطنين، وإذا كانت هذه النسبة تزيد قبل تطبيق القانون على النسبة المذكورة فعلى وزارة الداخلية إيقاف منح الاقامات لها واتخاذ التدابير اللازمة خلال ثلاث سنوات بتخفيض النسبة